
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

انعكاسات أزمة منطقة اليورو على الإتحاد الأوروبي

أ. د. حساني رقية أ. حملاوي سكينة
جامعة بسكرة

ملخص:

ان أزمة الديون السيادية التي انفجرت في المنطقة في 2010 تضع دول الاتحاد الأوروبي و خاصة دول منطقة اليورو في تحد كبير لمعالجته ورغم الخطوات التي اتخذتها دول الإتحاد لمواجهة هذه الأزمة ، تعززت من انتقال الأزمة إلى دول أخرى دول الجوار ، نتيجة للمشاكل المالية ساءت أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو خلال عام 2011 بصورة أكبر وفاقمت من حالة الوهن القائم في القطاع المصرفي، وبالرغم من الخطوات الجريئة من قبل حكومات منطقة اليورو في إطار محاولتها التوصل إلي حلول منظمة لمشكلة ديون اليونان، قوبلت تلك الخطوات باستمرار حالة الاضطراب في سوق المال وتزايد المخاوف بشأن العجز عن الوفاء بالتزامات الديون لدى بعض الاقتصاديات الأكبر داخل منطقة اليورو، أدت في هذا السياق السياسات المالية التقشفية المتبعة للتعامل مع الوضع إلى المزيد من الصعوبات والتحديات فيما يتعلق بعمليات الضبط المالي وعملية إصلاح وتحقيق التوازن في كشوف حسابات القطاع المصرفي، انعكست على مؤشراتها الاقتصادية ، مع تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد ، كلما سارعت منطقة اليورو في حل الأزمة كلما كان أحسن لها.

Résumé

La crise de la dette souveraine qui a éclaté dans la région en 2010, la crise met les pays de l'UE et des pays de la zone euro dans un défi important à relever et en dépit des mesures prises par les pays de l'UE pour faire face à cette crise, la transmission accrue de la crise à d'autres pays voisins, en raison de problèmes financiers a aggravé la crise de la dette souveraine zone euro en 2011 encore aggravé l'état de faiblesse basée dans le secteur bancaire, malgré le gras par les gouvernements des étapes de la zone euro dans le cadre d'essayer d'atteindre une solution d'organisation au problème de la dette de la Grèce, il a rencontré les étapes de la tourmente sans cesse sur le marché monétaire et des préoccupations croissantes b L'incapacité de respecter ses obligations de dette ont certaines des plus grandes économies de la zone euro, il a conduit à cette politique budgétaire d'austérité de contexte pour faire face à la situation plus de difficultés et les défis en matière de contrôle financier et le processus de réforme et les bilans des comptes du secteur bancaire, qui se reflète sur les indicateurs économiques, Avec les répercussions de la sortie de la Grande-Bretagne de l'UE, plus tôt la zone euro sera capable de résoudre la crise, mieux ce sera.

مقدمة:

يبدو أن أزمة منطقة اليورو تتجاوز أوروبا لتطال النظام الرأسمالي برمته، وهي بدأت تدريجياً ولم تأت في لحظة مفاجئة، ففي عودة إلى الوراء بدأت الأزمة في العام 1992، عندما انفجرت الأزمة النقدية وتسببت باضطراب آلية سعر الصرف ، ولكن هذا لم يكن هو نهاية المشكلة، ففي الإثنين 2 أوت 1993،انهارت آلية سعر الصرف لنظام النقد الأوروبي كلها ، إلى أن انفجرت أزمة الرهونات العقارية في الولايات المتحدة الأميركية انطلاقا من العام 2007 - 2008 لتطال الاقتصاد العالمي برمته وتحديداً الاقتصاديات الغربية ومنها الأوروبية، وفي العام 2010 بدأت ماليات بعض الدول الأوروبية تكشف عن عجز مفرط، يتطلب تدخلاً على المستوى الأوروبي - فوق الوطني، وهنا احتدم النقاش عن العلاجات المفترض تبنيها منعاً لتفاقم الأزمة و انتشارها، وفضح هذا النقاش أنانية الزعماء الأوروبيين أو لنقل تعلقهم بالمصالح الوطنية على حساب التضامن الأوروبي، وهذا سببه النظام السياسي القائم على الاقتراع العام، فالزعماء الأوروبيون مضطرون إلى مراعاة مصالح شعوبهم التي

انعكاسات أزمة منطقة اليورو على الإتحاد الأوروبي

تنتخبهم وتحاسبهم على ما قدموه لبلادهم وشعوبهم، وليس على ما ضحوا به لأجل المصالح الأوروبية العليا، إن الأزمة التي يعانيها الإتحاد الأوروبي هي أزمة معقدة الأوجه، وإنها في النهاية أزمة ليبرالية اقتصادية ومالية مفرطة ضد النظام المالي القائم وهيمنة المصارف عليه .

ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

ما هي انعكاسات أزمة منطقة اليورو على الإتحاد الأوروبي ؟ وآثار و تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد؟

1- أزمة منطقة اليورو

بدأت الأزمة الأوروبية في عام 2010،حينما تراكم الدين الحكومي في بلدان منطقة اليورو، حيث تتمثل الديون السيادية في سندات تقوم الحكومة بإصدارها بعملة أجنبية وتقوم بطرحها للبيع لمستثمرين من خارج الدولة فهو يمثل شكل من أشكال الإقراض ولذلك فعلي الحكومات أن تكون قادرة على الوفاء بديونها المقومة في شكل سندات بالعملة الأجنبية ،وأن يكون لها هيكل تدفقات نقدية من النقد الأجنبي ،حرصا منها على ثقتها لدي المستثمرين الأجانب .[1]

اندلعت هذه الأزمة باعتبارها من أحطر المشاكل التي تعرضت لها منطقة الأورو ، من معظم الاضطرابات المالية التي شهدتها أوروبا سابقا، و كانت نتيجة لانتقال عدوى الأزمة من اليونان إلى بلدان أخرى كإيطاليا وإسبانيا، قبرص ، ايرلندا، البرتغال واسبانيا ، مع تزايد ضغوط اللجوء للاستدانة، و تزايد ضغوط الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، بدأت المفوضية الاقتصادية الأوروبية أكثر تدقيقا وفحصا لاقتصاديات الإتحاد الأوروبي، حينما دفعت كلا من اليونان و ايرلندا لطلب مساعدات من الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي وفق برنامج يلزم الدولتين بإجراءات تقشفية حازمة، فقد اهتزت منطقة الأورو وانتشرت الأزمة على الصعيد الدولي مهددة النظام المالي والتعافي الإقليمي والعالمي ، وخاصة من حيث التوجه الموضوعي نحو الحد من الدين العام ، مقرة على فهم الوضع الحالي كدولة ذات سيادة ،أزمة الديون أدت إلى تكثيف العمل على خطط لاستكمال الإتحاد الاقتصادي والنقدي الحالي باعتباره حقيقي في عام 2012.[2]

2- الانعكاسات الاقتصادية للأزمة على الإتحاد الأوروبي

غالبا ما يشار إلى أزمة منطقة اليورو أو أزمة الديون السيادية الأوروبية وهي أزمة ديون متعددة السنوات تجري في الإتحاد الأوروبي منذ نهاية عام 2009 والعديد من الدول الأعضاء في منطقة ،وتفاوتت الأسباب التفصيلية لأزمة الديون وفي العديد من البلدان تم تحويل ديون خاصة ناجمة عن فقاعة الممتلكات إلى ديون سيادية نتيجة لإنقاذ النظام المصرفي و استجابات الحكومة لتباطء الاقتصاد بعد الفقاعة التي حدثت وقد ساهم هيكل منطقة اليورو بوصفها إتحادا نقديا (أي عملة واحدة) دون إتحاد مالي في الأزمة ،وحد من قدرة القادة الأوروبيين على الاستجابة، وتمتلك البنوك الأوروبية قدرا كبيرا من الديون السيادية حيث أن المخاوف المتعلقة بملاءمة النظم المصرفية أو السيادية تعزز بشكل سلبي.

وكان للأزمة آثار اقتصادية ضارة كبيرة، ووجهت اللوم إلى النمو الاقتصادي الضعيف ليس فقط لمنطقة اليورو بأكملها بل بالنسبة للإتحاد الأوروبي بأسره وعلى هذا النحو يمكن القول أنه كان له تأثير سياسي كبير على الحكومات الحاكمة في 10 من أصل 19 بلد بمنطقة اليورو مما أسهم في تحولات السلطة في اليونان وأيرلندا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا وسلوفينيا وسلوفاكيا وبلجيكا وهولندا وكذلك خارج منطقة اليورو في المملكة المتحدة.

2-1- تباطؤ النمو الاقتصادي

استمرت منطقة اليورو في تحقيق معدل نمو منخفض بلغ % 1.4 في عام 2011 مقابل% 1.9 في عام 2010 ، وهذا المعدل متوقع في ظل تفاقم أزمة الديون السيادية في المنطقة خلال عام 2011 ومن ثم تزايد حالة الضعف القائم في القطاع

المصرفي، كما ساهم في تواضع معدل النمو الإجراءات التي اتخذت في منطقة اليورو على صعيد خفض مستويات القروض التي تقدمها البنوك والتي أثرت على الاقتصاد الحقيقي إضافة إلى تأثره أيضاً بالسياسات المالية التقشفية المتبعة، ورغم الخطوات التي اتخذت في منطقة اليورو من أجل حل منظم لمشكلة الديون إلا أن تلك الإجراءات قد أدت إلى استمرار حالة الاضطراب في سوق المال وتزايد المخاوف من إمكانية العجز عن الوفاء بالتزامات الديون السيادية لدى بعض الاقتصاديات الكبرى داخل منطقة اليورو، وبصفة خاصة الاقتصاد الإيطالي.

دخلت منطقة اليورو الركود رسميا في عام 2013 ، مثلها في الإتحاد الأوروبي، لأول مرة منذ ركود عام 2009، الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا انخفض 0.2٪. في أغسطس 2014، انخفضت الطلبيات الصناعية الألمانية 5.7٪، وانخفض الإنتاج الصناعي4٪ والصادرات الألمانية ، أقوى انخفاض شهري لها منذ جانفي عام 2009 ومع ذلك، فإن الزيادة في عدد العمال الفقراء على حد سواء يخلق توترات اجتماعية وانخفاض الطلب المحلي، لا يزال له الاستهلاك الخاص في الانخفاض وغير معتمد الإنفاق العام، فنقص الاستثمار الهيكلي بشكل خاص بدأت بالفعل أن يكون النظام الأوروبي السلبي، فخيارات سياستها الاقتصادية تفضل الاندماج المالي السريع وبناء على قدراتها وقد وصلت المصدرين حدودها لشركائها التجاريين لا تجلب أكثر الطلب حاجة إلى الحفاظ على المستوى الأمثل من النشاط، ألمانيا يمكن دفع الثمن من نموذج عمل تحولت أساسا نحو التصدير، تؤخذ بعين تقلص بين الركود الاقتصادي في منطقة اليورو حيث لا يزال ينفذ 4٪ من الصادرات في البلدان الناشئة[3].

فالجدول التالي يوضح تباطؤ النمو في منطقة اليورو :

الجدول(01): تباطؤ النمو الاقتصادي في منطقة اليورو والإتحاد الأوروبي

النمو الاقتصادي(%)	2011	2012	2013	2014	*2015	*2016
منطقة الأورو	1.4	0.6-	0.5-	0.8	1.2	1.4
الإتحاد الأوروبي	1.6	0.3-	0.1-	1.4	/	/
فرنسا	2.0	0.0	0.3	0.4	0.9	1.3
إسبانيا	0.4	1.4-	1.2-	1.4	2.0	1.8
ألمانيا	3.1	0.9	0.2	1.5	1.3	1.5
إيطاليا	0.4	2.4-	1.9-	-0.4	0.4	0.8

مصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على :

-التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2011، وزارة الاقتصادية والمالية، المملكة المغربية،2011، ص201.

-صندوق النقد الدولي، مستجدات وأفاق الاقتصاد العالمي، جوان2011، ص3.

-التقرير مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي 47،المملكة السعودية،2011،ص8.

-صندوق النقد الدولي، مستجدات وأفاق الاقتصاد العالمي، جويلية2013، ص3.

-صندوق النقد الدولي، مستجدات وأفاق الاقتصاد العالمي، جانفي2015، ص3.

-Directorate-General for Economic and Financial Affairs, EUROPEAN ECONOMY , THE EU S NENGHBOURIG ECONOMIES:MANAGING POLICIES IN A CHALLENGING GLOBAL ENVIRONMEENT,OCCASIONAL PAPERS 160/OUGUST2013,P52.

انعكاسات أزمة منطقة اليورو على الإتحاد الأوروبي

من خلال الجدول نلاحظ تباطؤ النمو الاقتصادي بشكل كبير في منطقة اليورو والإتحاد الأوروبي في الفترة 2011-2013 ، وسبب هذا التراجع عدوى الأزمة المالية و الاقتصادية التي سببت مشاكل في مؤشراتها الاقتصادية بالإضافة إلى أزمتها المالية الداخلية(أزمة اليونان)، ومن ثم تزايد حالة الضعف القائم في القطاع المصرفي، كما ساهم في تواضع معدل النمو الإجراءات التي اتخذت منطقة في منطقة اليورو على صعيد خفض مستويات القروض التي تقدمها البنوك والتي أثرت على الاقتصاد الحقيقي إضافة إلى تأثره أيضا بالسياسات المالية التقشفية المتبعة، رغم الخطوات التي اتخذت في منطقة اليورو من أجل حل منظم لمشكلة الديون إلا أن تلك الإجراءات قد أدت إلى استمرار حالة الاضطراب في سوق العمل وتزايد المخاوف من إمكانية العجز عن الوفاء بالتزامات الديون السيادية لدى بعض الاقتصاديات الكبرى داخل منطقة اليورو، ما تعاني منه دول الإتحاد الأوروبي كانت أكبر الدول تباطؤ في نموها الاقتصادي إيطاليا ثم فرنسا ثم ألمانيا ثم إسبانيا .

أما في الفترة 2014-2016 بقي نمو بطيء في منطقة اليورو والإتحاد الأوروبي ، يشهد تحسنّاً طفيفاً غير أن هذا التحسن ليس كافياً ، خصوصاً في ظل الصعاب التي تواجه منطقة اليورو و الإتحاد الأوروبي، أبرزها المشكلات الاقتصادية البالغة التعقيد أهمها تفاقم الديون السيادية و التي أدت إلى إهدار كبير للموارد المالية و الاقتصادية للإتحاد بإنفاقها على برامج فاشلة للإنقاذ المالي على حساب تراجع معدلات النمو الاقتصادي الطبيعية ، وساعد سوء تخصيص الموارد الاقتصادية على محدودية تحقيق المنافع الاقتصادية المتبادلة و المتوازنة بين الدول الأعضاء، إضافة الى تقدّم الأحزاب الشعبية في دول عدة منها فرنسا وهولندا وإيطاليا، فالأحزاب هذه كما بات معروفاً تناهض المشروع الأوروبي على جميع المستويات، السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي أيضا.

الجدول يوضح تضاعف العجز في الدين الحكومي لمنطقة اليورو والإتحاد الأوروبي:

الجدول رقم(02) :العجز الحكومي: من الناتج المحلي الإجمالي

العجز الحكومي(%)	2011	2012	2013	2014	2015
منطقة الاورو	4.6-	4.3-	3.3-	3.0-	2.4-
الاتحاد الأوروبي	4.6-	4.3-	3.3-	3.0-	2.4-

من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

-http://ec.europa.eu, consulté le:01/02/2017.

من الجدول نلاحظ أن منطقة اليورو والإتحاد الأوروبي، تتميزان بزيادة العجز الحكومي للفترة 2011-2013،يعود لارتفاع الفوائد على السندات الحكومية المطروحة والتأخر عن سدادها ، وألقى ذلك الإنفاق الهائل عبئا ضخما على الموازنات، و فاقم الدين الحكومي لدول الإتحاد الأوروبي على رأسها اليونان ،إرتفع معدل العجز في الموازنات الأوروبية في 2011 إلى 4.6% من الناتج الإجمالي لمنطقة اليورو بعدما بلغ في 2013 نسبة 3.3.%، وتعد اليونان مثلا على فداحة الوضع المالي لأغلب الدول الـ27 الأعضاء في الإتحاد الأوروبي بما في ذلك الدول الـ16 الأعضاء في منطقة اليورو، إلا أن الفترة2014-2015 قد انخفضت فيها نسبة العجز الحكومي من 3% إلى 2.4 %،وهو ما يتوافق مع ضوابط الإتحاد الأوروبي ومعايير الاندماج النقدي ، تبعا للجهود المبذولة من طرف الدول الأوروبية، تبنت بالفعل إجراءات تقشفية صارمة تشمل خفض رواتب موظفي القطاع العام وزيادة الضرائب لتوفير مليارات الدولارات، وكي تستطيع الاقتراض من الأسواق الدولية بفوائد منخفضة، وهذه الخطوة بداية للخروج من حالة الركود على الرغم من ارتفاع الديون.

انعكاسات أزمة منطقة اليورو على الإتحاد الأوروبي

والجدول الموالي يوضح تضاعف الدين الحكومي في دول الإتحاد الأوروبي:

الجدول رقم(03): الدين الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي

الدين الحكومي(%)	2011	2012	2013	2014	2015
منطقة الاورو	81.1	83.8	85.7	86.7	85.0
الاتحاد الأوروبي	81.1	83.8	85.7	86.7	85.0

من إعداد: الباحثتين بالاعتماد على:

-http://ec.europa.eu, consulté le:01/02/2017.

من خلال الجدول نلاحظ في منطقة اليورو والإتحاد الأوروبي بشكل عام، أن الديون لديهما تتعدى نسبة 60% المقررة في معاهدة «ماستريخت»، و تظهر زيادات الديون لديهما، مع كل الجهود التي بدلها الإتحاد الأوروبي، بلغ متوسط حجم الدين في منطقة اليورو والإتحاد الأوروبي 81.1 % لسنة 2011 و 85% لسنة2015 من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أكثر من النسبة المقررة، وكانت أزمة الدين واحدة من أهم عوامل الاضطراب الاقتصادي الأوروبي في هاته الفترة.

أدت أزمة الديون إلى توترات بين البلدان المستقرة اقتصاديا، مثل ألمانيا، وتلك ذات الديون المرتفعة مثل اليونان، فدفعت ألمانيا اليونان والدول الأخرى ذات الدين المرتفع إلى إصلاح ميزانياتها كشرط لتقديم المعونة، مما أدى إلى ارتفاع حدة التوترات داخل الإتحاد الأوروبي، وفي نهاية المطاف وافقت اليونان على خفض الإنفاق ورفع الضرائب.

2-2- تراجع قيمة اليورو

انطلق اليورو في عام 1999 وفقا لحوكمة غير مكتملة، كانت ركائزه النقدية قوية ، ولكن التنسيق بين السياسات المالية المختلفة التي كانت تتعايش في داخلها كان قائما على التزامات هشة، حيث كان هناك تركيز مفرط على الوقاية من التضخم كمعيار شبه وحيد للسياسة النقدية ودليل عمل البنك المركزي الأوروبي، ولم يكن نظام صنع القرار سلسا وشفافا للغاية، بحيث أنه كان يجنب بعض الدول العقوبات الواجبة عندما لا تستوفي المعايير المتفق عليها، بالإضافة إلى ذلك، افتقر التنظيم المالي لمنطقة اليورو وإلى البعد الأوروبي الشامل اللازم، فبدوره في العالم لم يكن محددا ولم يكن يتوفر على أي آلية لتسوية الأزمة ولا صندوق لانقاذ الدول والمؤسسات المالية التي تعاني من مشاكل في السيولة.[4]

هبط اليورو إلى أدنى مستوى له مقابل الدولار خلال العامين الأخيرين بسبب المخاوف إزاء مستقبل منطقة اليورو بعد نشر محاضر اجتماع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي الأمريكي) قللت من آمال طرح إجراءات اقتصادية تحفيزية جديدة، وانخفض سعر اليورو إلى 1.2165 دولارا في 2012، وهو أدنى سعر له منذ عام 2010، وشمل التخفيض معدل مؤشر الفائدة الرئيسي من 1 % الى 0.75 % وهو تخفيض قياسي في منطقة اليورو، كما خفض معدل الفائدة على الإيداع من 0.25 % إلى صفر، كما أغلقت أسواق الأسهم الأوروبية على انخفاض، وتراجع مؤشر فايننشال تايمز 100 في لندن بنسبة 1% ،وكذلك الحال مع مؤشر يوروفرست لأسهم الشركات الأوروبية الذي علق على انخفاض بالنسبة ذاتها، وانخفض مؤشر داكس الألماني 0.5 %، ومؤشر كاك 40 الفرنسي بنسبة 0.7 %،كما تأثرت قيمة اليورو بسبب المخاوف المتعلقة بتوقعات النمو الاقتصادي في منطقة اليورو، وهل ستتمكن من التعامل مع أزمة المديونية الراهنة، وعد قطاع الموارد الطبيعية الأساسية من أكبر الخاسرين إذ تراجع مؤشره 2.6 % قبيل إعلان البيانات الفصلية للنمو الاقتصادي في الصين التي تعد أكبر مستهلك للمعادن في العالم[5].

انعكاسات أزمة منطقة اليورو على الإتحاد الأوروبي

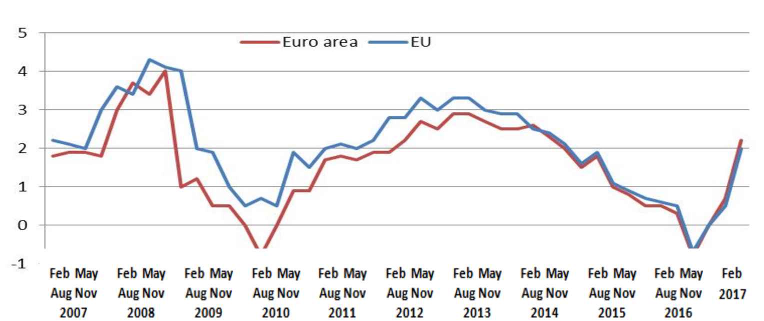
2-3- أثر الأزمة على معدل التضخم

تزايدت معدلات التضخم على المستوى الدولي خلال عام 2011 بسبب عوامل عديدة، وبصفة خاصة كنتيجة للآثار العكسية لصدمات جانب العرض التي أدت إلى رفع أسعار الغذاء والطاقة، وكنتيجة لمعدلات الطلب القوية لدى الدول النامية الكبيرة الناتجة عن ارتفاع معدلات الدخل، كما ساهمت عودة السياسات المالية التضخمية لدى الإقتصادات المتقدمة في تصاعد الضغوط التضخمية.

أخد معدل التضخم في منطقة اليورو بالمؤشر الموحد لأسعار المستهلكين بالتراجع على مستويات مقلقة ليصل إلى أدنى مستوى له في أربع سنوات عند 0.7 % في أكتوبر 2013 قبل أن يرتفع إلى 0.9 % في نوفمبر 2013 ، ونتوقع في المستقبل أن يبقى التضخم محدودا بسبب مدى المجال الذي يفسحه الاقتصاد و ارتفاع معدل البطالة و انخفاض الضغوط على الأجور، ويمكن أن تؤدي مخاطر التضخم المرتفع إلى إعاقة الجهود المبذولة في اقتصادات هذه الدول للحيلولة دون المزيد من الارتفاع في مديونيتها المرتفعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل الموالي يوضح تطور معدل التضخم خلال الفترة 2007-2017:

الشكل(01) : التضخم السنوي (٪) في منطقة اليورو والإتحاد الأوروبي2007-2017



Source : Eurostat ,newsrelease euroindicators,annual inflation up to 2.0 % in the euro area up to 1.9% in the eu,45/2017-16 march2017,p1.

من الشكل يوضح أن معدل التضخم السنوي بالنسبة منطقة الأورو وصل في الفترة 2007-2009 إلى أقصى حد له 4 %، يعود لزيادة الطلب لدى الدول النامية في الأسواق الأوروبية ، لكنه انخفض إلى -0.2 % في أوائل سنة 2010 يعود إلى أثر الأزمة الاقتصادية العالمية 2008،في حين الفترة 2011-2014 انخفض من 2.7 % إلى و1.5 % ففي هاته الفترة الدول الأوروبية تعاني أزمة اقتصادية وبذلك البنك المركزي يستخدم سياسة انكماشية لذلك انخفض معدل التضخم ووصل1.2 % ديسمبر 2016 ، إذن التضخم السنوي وصل إلى 2.0٪ في منطقة اليورو والإتحاد الأوروبي في فيفري 2017، ارتفاعا من 1.8٪ في جانفي2017، أما في فيفري 2016 كان معدل-0.2٪ في المنطقة اليورو والإتحاد الأوروبي ، ارتفاعا من 1.7٪ في جانفي2017، وقبل ذلك بعام كانت نسبته -0.1٪. في فيفري 2016، ومنه أن معدل التضخم في منطقة اليورو والإتحاد الأوروبي لا يزال في مستوى دون الهدف الذي حدده البنك المركزي الأوروبي؛ ما يعني أن يواصل البنك سياسة التحفيز الاقتصادي وإبقاء أسعار الفائدة منخفضة للخروج من الأزمة.

ولكن انخفاض معدل التضخم يعزز القلق من حدوث كساد اقتصادي يتسبب في إحجام الأفراد والشركات عن شراء السلع و الاستثمارات انتظارا لمزيد من انخفاض الأسعار، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى كبح الانتعاش الاقتصادي في أوروبا.

انعكاسات أزمة منطقة اليورو على الإتحاد الأوروبي

2-4- الانعكاسات على معدل البطالة

تظل معدلات البطالة المزمنة هي نقطة الضعف الرئيسية لأي انتعاش اقتصادي لدى أغلب الدول المتقدمة، إذ بلغ متوسط معدل البطالة نسبة 8,6 %لدي الدول المتقدمة خلال عام 2011 ، وهو متوسط أعلي من معدل البطالة الذي كان سائدا قبل الأزمة والذي سجل نسبة 5,7 %خلال عام2007 كما يعد الموقف الحقيقي أكثر سوءا لدي العديد من الدول المتقدمة عما تعكسه معدلات البطالة الرسمية، إذ تعد نسب مشاركة العمالة لدي الولايات المتحدة علي سبيل المثال في حالة تناقص مستمرة منذ بدء الأزمة، وهناك تزايد في عدد العمال بدون وظائف الذين قد تخلو عن فكرة البحث عن وظيفة بعد أن ظلوا عاطلين لفترات طويلة ، الأمر الذي أدى إلي عدم احتسابهم ضمن أعداد قوة العمل القائمة، كما أن هناك نسبة تصل إلى 29 %من عدد العاطلين لدي الولايات المتحدة ظلوا بدون وظيفة لفترة تجاوزت العام، وذلك مقارنة بنسبة 10 %خلال عام 2010.[6]

إن ارتفاع البطالة في منطقة اليورو اليوم هو نتيجة لكل من الأثر الاقتصادي الناجم عن الأزمة الاقتصادية العالمية و أوجه جمود سوق العمل التي تسبق الأزمة في عدد كبير من البلدان، وسيكون من المفيد لجميع العاملين أن تركز السياسات على تقوية الاقتصاد الضعيف والخلل في سوق العمل، وينبغي أن تكون الأولوية القصوى لصانعي السياسات إحياء النمو بوضع سياسة نقدية داعمة وزيادة الاستثمار العام في البلدان التي لديها حيز كاف في ميزانياتها و اعتماد تدابير لمساعدة البنوك على مواصلة الإقراض، فبدون نمو قوي، سيكون من الصعب خفض البطالة بصورة ملموسة، ومن المهم أيضا المضي قدما في الإصلاحات الحاسمة التي تجعل من الأيسر على الشركات تعيين موظفين، وكفالة المعاملة المتكافئة لجميع العاملين والسماح للعاملين بالحفاظ على مهاراتهم وتعزيزهم في الوقت الذي يكونون فيه بدون عمل.[7]

شهد الإتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو تحديدا نسبة مهمة من ارتفاع البطالة، فأكثر من 25 مليون رجل و إمرته في الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي البالغ عددها 28 عضوا، منهم 18 مليون شخص في 17 دولة عضوا في منطقة اليورو تموز لسنة2012، في حين استمرت أوضاع سوق العمل بالتدهور نتيجة لضعف النشاط الاقتصادي وإصلاحات سوق العمل في عدد من بلدان منطقة اليورو.

الجدول الموالي يوضح ارتفاع معدل البطالة في الفترة 2011-2017:

الجدول(04) : تزايد معدل البطالة 2011-2017

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	جانفي 2017
منطقة الأورو%	10.2	11.4	12.2	12.1	/	8.5	8.1
الإتحاد الأوروبي%	9.7	10.5	11.1	11.1	/	8.5	8.1

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على :

-Directorate-General for Economic and Financial Affairs, EUROPEAN ECONOMY,THE EU S NENGHBOURIG ECONOMIES:MANAGING POLICIES IN A CHALLENGING GLOBAL ENVIRONMEENT,OCCASIONAL PAPERS 160/OUGUST2013,P52.

-http://ec.europa.eu,consulté le :01/02/2017.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة البطالة في منطقة اليورو و الإتحاد الأوروبي مرتفعة في الفترة2011-2014، ترتفع من 9 % سنة 2011 الى12.2 % سنة2014 ، في حين أن الدول الأوروبية في الأصل تعاني من مشكل البطالة، لكن تزايد النسبة يعود إلى سياسة التقشفية في ظل الأزمة أي بالتخلي عن بعض المناصب العمل، لتقليل من النفقات المؤسسات والشركات الأوروبية التي تعاني من أزمة سيولة وخاصة الدول المثقلة بالديون ،دون أن نستثني الدول الأخرى التي تأثرت بالأزمة

أما الفترة 2016-2017 انخفض معدل البطالة في منطقة اليورو والإتحاد الأوروبي إلى أقل من 10 % منذ عام 2011، فقد وصلت نسبة البطالة إلى 8.1 % في جانفي 2017، لأن الدول الأوروبية في صدد حلول للخروج من الأزمة، من خلال هاته الإجراءات استطاعت أن تخفض جزء ضئيل من البطالة المرتفعة في الدول الأوروبية لأن هاته النسبة لازالت جد عالية.

2-5- أثر الأزمة على التجارة البينية لدول الإتحاد

هناك تباين كبير في قيمة تجارة السلع من قبل الدول الأعضاء مع الشركاء داخل الإتحاد الأوروبي، ففي عام 2002 بلغت الصادرات (1. 908 مليار يورو) و 2003 بلغت(927 مليار يورو) كان مستوى الصادرات من السلع للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مستقرا إلى حد ما، تليها فترة من الزيادة السريعة بين عام 2004 والربع الثالث من عام 2008، هناك 17 دولة عضوا لديها تجارة سلبية في أرصدة السلع - أي أنها تستورد المزيد من السلع من حيث القيمة من الشركاء في الاتحاد الأوروبي أكثر من تصديرها إلى دول أعضاء أخرى في الإتحاد الأوروبي، وكانت هناك اقتصادات أكبر وأصغر حجما داخل الإتحاد الأوروبي مع التجارة السلبية في أرصدة السلع في عام 2003، ومن الربع الأخير من عام 2008 إلى في نهاية الربع الثاني من عام 2009 تعتبر هاته الفترة دخول الإتحاد الأوروبي في أزمة ،كان هناك انخفاض حاد في قيمة الصادرات من السلع، وفي أعقاب هذا الانخفاض، بدأت قيمة صادرات السلع في الارتفاع مرة أخرى حتى بداية عام 2011، عندما كانت قد عادت إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الانخفاض في نهاية عام 2008، ومنذ عام 2011 كان المستوى مستقرا نسبيا، وسجلت أكبر التجارة السلعية داخل الإتحاد الأوروبي في أرصدة السلع في المملكة المتحدة (119 مليار يورو) وفرنسا (84 مليار يورو) ومن بين الدول الأعضاء الإثنتي عشرة التي حققت توازنا إيجابيا في التجارة بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي في عام 2013،[8] كان أكبرها بالنسبة لهولندا بأكثر من 176 مليار يورو ، وكانت قيمة الصادرات البينية والإتحاد الأوروبي للسلع دائما أعلى من ذلك من واردات داخل الإتحاد الأوروبي من البضائع، هناك 16 دولة عضوا لديها تجارة سلبية في أرصدة السلع - أي أنها تستورد المزيد من السلع من حيث القيمة من الشركاء في الإتحاد الأوروبي أكثر من تصديرها إلى دول أعضاء أخرى في الإتحاد الأوروبي، في عام 2009، من خلال المقارنة بين الفترة قبل الأزمة وأثناء الأزمة فالاستيراد من شركاء الإتحاد الأوروبي أكثر من صادراتها إلى دول الأعضاء في الفترتين فالتجارة سلبية تقريبا في 16 دولة عضو.[9]

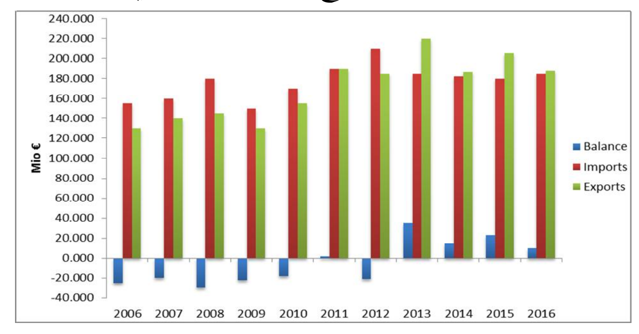
في عام 2003 و عام 2009 وعام2015 خلال هذه الفترة قبل الأزمة وأثناء الأزمة وعند الخروج من الأزمة، ظلت معظم الدول الأعضاء إما مستوردة صافية للسلع (مثل فرنسا والمملكة المتحدة) أو مصدري السلع الصافية (مثل ألمانيا و الجمهورية التشيكية ، لا تزال فرنسا مستوردا صافيا للسلع من الدول الأعضاء الأخرى، إلا أن الرصيد السلبي للسلع قد ارتفع من 16 مليار يورو إلى 84 مليار يورو، وفي الوقت نفسه، لا تزال ألمانيا مصدرا صافيا للسلع ولكن رصيدها الإيجابي قد انخفض من 79 مليار يورو إلى 72 مليار يورو، وفي الفترة ما بين عامي 2003 و 2015، أصبحت بعض الدول الأعضاء مستوردة صافية للسلع، مثل فنلندا التي انتقلت ميزانياتها من السلع من +2.7 مليار يورو في عام 2003 إلى 8.0 مليار يورو في عام 2015، وعلى النقيض من ذلك، هناك دول أعضاء أخرى تغيرت خلال الفترة نفسها من كونها مستوردة صافية للسلع لصافي مصدري السلع، على سبيل المثال بولندا، التي تغير عجزها التجاري من 3.0 مليار يورو في عام 2003 إلى فائض قدره +18،4 مليار يورو في عام 2015[10].

انعكاسات أزمة منطقة اليورو على الإتحاد الأوروبي

تمتلك فرنسا واحدة من أكبر التجارة السلبية في الإتحاد الأوروبي في مجال توازن السلع، على غرار الدول الأعضاء الأخرى التي لديها موازين تجارية سلبية أقل بكثير، على سبيل المثال البرتغال ولاتفيا، ومن جهة أخرى، تحتل ألمانيا المرتبة الثانية من حيث الفائض التجاري على غرار بلدان مثل المجر وسلوفاكيا التي لديها فائض أقل بكثير، أن بعض الدول الأعضاء مستوردة صافية للسلع في تجارتها مع شركاء الإتحاد الأوروبي والشركاء التجاريين خارج الإتحاد الأوروبي، تعطي التجارة داخل الإتحاد الأوروبي في ميزان السلع وتطورها مع مرور الوقت بعض آثار الأزمة على الإتحاد الأوروبي، غير أنه من الصعب مقارنة صافي التجارة في أرصدة السلع عبر الدول الأعضاء بسبب الاختلافات في قيمة التجارة بالنسبة لمختلف الدول الأعضاء، فنستنتج أن الدول التي تأثرت الدول المثقلة بالديون الحكومية لاتزال تعاني منها، والدول التي لم تلتزم بالإجراءات التي فرضها الإتحاد الأوروبي بتشديد الإصلاحات الهيكلية والكلية لاقتصادياتها. أما سنة 2015 تعبر بداية الخروج من الأزمة، هناك 16 دولة عضوا لديها تجارة سلبية في أرصدة السلع - أي أنها تستورد المزيد من السلع من حيث القيمة من الشركاء في الإتحاد الأوروبي أكثر من تصديرها إلى دول أعضاء أخرى في الإتحاد الأوروبي، تراوحت قيمة تجارة الصادرات في السلع داخل الإتحاد الأوروبي أكثر من 500 مليار يورو لألمانيا إلى الدول الأعضاء الأخرى في الإتحاد الأوروبي إلى أقل من 1 مليار يورو لقبرص، وكانت هناك تسع دول أعضاء (بلجيكا والجمهورية التشيكية وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا وبولندا وإسبانيا والمملكة المتحدة) التي تجاوزت صادراتها من السلع إلى الشركاء في الإتحاد الأوروبي 100 مليار يورو في عام 2015، وهو ما يمثل حوالي 80٪ من القيمة الإجمالية للصادرات داخل الإتحاد الأوروبي من السلع.

الشكل الموالي الميزان التجاري للسلع لدى الإتحاد الأوروبي:

الشكل(02) : الميزان التجاري للسلع في الإتحاد الأوروبي2006-2016



Source: European Commission, Directorate-General for Trade, European Union, Trade in goods with EFTA European Free Trade Association,16/11/2017,p3.

نلاحظ من الشكل هناك عجز في الميزان التجاري لدى الإتحاد الأوروبي في الفترة 2006-2010 حيث انخفض من 25,593- مليار اورو إلى 13,088- مليار أورو في هاته الفترة، ولكن في سنة 2011 وصل 895- مليار اورو، أما سنة 2012 تضاعف العجز إلى22,887- مليار أورو، أدت الأزمة إلى إدراك أن التجارة يمكن أن تكون قوة استقرار في الظروف الصعبة ، عندما كان الطلب المحلي في الاتحاد الأوروبي ضعيفا، خففت التجارة من ضربة الركود عن طريق توجيه الطلب من الاقتصاديات النامية إلى أوروبا، فالمبيعات إلى بقية العالم أصبحت على نحو متزايد مصدرا هاما للوظائف للأوروبيين، أكثر من 30 مليون وظيفة التي تدعمها صادرات خارج الاتحاد الأوروبي أي أن الصادرات تدعم واحدة تقريبا من كل سبعة وظائف في أوروبا[11]، أما الفترة 2013-2016 فقد تحسن الميزان التجاري بفائض انخفض من 34,518 مليار اورو إلى6,458 مليار اورو في هاته الفترة، فقد ساعدت الإجراءات والحلول من أجل الخروج من الأزمة في استقرار التجارة الخارجية بالنسبة للإتحاد الأوروبي ، ولم يؤثر على المكانة التجارية العالمية للإتحاد الأوروبي.

6-2- أثر الأزمة على التجارة الدولية في الإتحاد الأوروبي

أثناء دخول الإتحاد الأوروبي مرحلة الأزمة ، شهد انخفاضا حادا في الصادرات والواردات عام 2009، في حين شهد ارتفاع صادراته بنسبة 58.7٪ على مدى أربع سنوات إلى مستوى قياسي بلغ 736 مليار يورو في عام 2013 ، ثم انخفضت الصادرات بنسبة 1.9٪ في عام 2014 قبل أن ترتفع بنسبة 5.1٪ وهو ذروة جديدة في عام 2015 بلغت 789 مليار يورو ثم تراجع مرة أخرى بنسبة 2.4٪ في عام 2016، ففي هاته السنوات تعود لتذبذب انخفاض قيمة اليورو، وعلى النقيض من ذلك، بلغت الزيادة في الواردات بعد عام 2009، 45.6٪ على مدى ثلاث سنوات لتصل إلى ذروتها في عام 2012 حيث بلغت 799 مليار يورو، و انخفضت الواردات بنسبة 6.2٪ في عام 2013 قبل استقرارها (بنسبة 0.3٪) في عام 2014، بزيادة قدرها 2.2٪ في عام 2015 ثم انخفضت بنسبة 1.2٪ في عام 2016، عندما كان مستوياتها أقل من القيمة التي تم التوصل إليها في عام 2012[12].

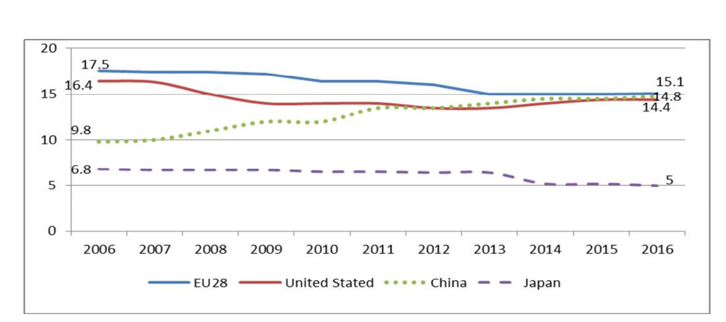
مقارنة بين سنة 2003 قبل الأزمة وسنة 2015 بعد الأزمة ، انخفضت نسبة التجارة مع شركاء الإتحاد الأوروبي من 69٪ إلى 63٪، وشهدت أربع دول أعضاء انخفاضا في هذه النسبة من أكثر من 10 نقاط مئوية مع أكبر انخفاضات في المملكة المتحدة (ما يقرب من 15 نقطة مئوية) واليونان (بانخفاض 13 نقطة مئوية تقريبا)، وفي إحدى عشر دولة عضوا انخفضت النسبة بين 5 و 10 نقاط مئوية، وفي إثني عشر دولة انخفضت أقل من 5 نقاط مئوية.

وقد بلغت قيمة التجارة الدولية بين الإتحاد الأوروبي في السلع مع بقية العالم 453 3 مليار يورو في عام 2016 ، وكان كل من الواردات والصادرات أقل بشكل طفيف مقارنة مع عام 2015، مع انخفاض الصادرات (44 مليار يورو) تقريبا ضعف حجم الواردات المسجلة 21 مليار يورو، ونتيجة لذلك، ظل الفائض التجاري للإتحاد الأوروبي إيجابيا، لكنه انخفض من 60 مليار يورو في عام 2015 إلى 38 مليار يورو في عام 2016.

إذن تراجعت تجارة الإتحاد الأوروبي في السلع في كل من الواردات والصادرات بعد الانخفاض السريع في عام 2009، بعد الاضطرابات المالية في نهاية عام 2008، ومع ذلك، انخفضت الواردات في عام 2012 وتواصلت التراجع لهذا العام، رغم دخول الإتحاد الأوروبي في أزمة مالية نمت الصادرات في تلك الفترة، ونتيجة لذلك، كان الميزان التجاري للإتحاد الأوروبي إيجابيا منذ عام 2013 تواصل إلى وائل عام 2017، يضل الإتحاد الأوروبي من أهم المناطق لقيام الأعمال التجارية العالمية.و الشكل الموالي يوضح حصة تجارة الإتحاد الأوروبي من التجارة العامية:

الشكل(03): حصة تجار ة السلع الإتحاد الأوروبي من التجارة العالمية2006-2016

%



Source:EUROPEAN COMMISSION,Directorate-General Trade Statistical Guide,June 2017،p.21

الشكل يوضح أن تجارة السلع في الإتحاد الأوروبي تشكل النسبة الأعلى في التجارة العالمية في الفترة 2006-2016 تليها الولايات المتحدة الأمريكية ثم الصين ثم اليابان،في حين انخفضت النسبة من 17.5 % الى15.1%،والواضح أن

انعكاسات أزمة منطقة اليورو على الإتحاد الأوروبي

مكانة الإتحاد الأوروبي لم تتأثر بالأزمة فهو بقي يحافظ على المكانة الأولى التجارية في العالم، رغم الانخفاض التجارة في الفترة 2010-2016.

إن انفتاح التجاري يعني أن الاتحاد الأوروبي هو أكبر لاعب على الساحة التجارية العالمية ولا يزال منطقة جيدة للقيام بأعمال تجارية مع دول العالم، وقد حقق الاتحاد الأوروبي موقفا قويا من خلال العمل بكتلة واحد على الساحة العالمية، بدلا من إستراتيجية تجارية منفصلة،لإتحاد الأوروبي وضع رئيسي عندما يتعلق الأمر بالتجارة العالمية، أصبحت أوروبا مندمجة بشكل كبير في الأسواق العالمية، أصبح من الأسهل إنتاج وشراء وبيع السلع في جميع أنحاء العالم مما يعطي الشركات الأوروبية من كل حجم القدرة على التجارة خارج أوروبا .

2-7- أثر الأزمة على الاستثمار في الإتحاد الأوروبي

إن الاستثمار العام ضعيفا بسبب السياسة المالية العامة القوية وغير المتوازنة" أي سياسة التقشف، حزم الإنقاذ، زيادة الضرائب...إلخ، والتي أثرت بشكل كبير على الإنفاق الرأسمالي، فالاستثمار في الأعمال التجارية ضعيف تعيقه المستويات المرتفعة لتدهور ديون الشركات ، وديون الدول الأوروبية وضعف موازناتها، و ضعف في النظم المصرفية الوطنية، والتقدم الضئيل في تكامل أسواق السلع والخدمات بعد الأزمة، لاسيما من خلال إستمرار عدم التجانس التنظيم بين أنظمة دول الإتحاد.

وبعد دخول معاهدة لشبونة حيز النفاذ في ديسمبر 2009، إكتسب الإتحاد الأوروبي صلاحية حصرية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر كجزء من السياسة التجارية المشتركة، وخلال السنوات الماضية، تفاوضت دول الإتحاد الأوروبي على أكثر من 1400 اتفاقية استثمار ثنائية تقدم حماية استثمارية لكثير من المستثمرين الأوروبيين، وتريد المفوضية الأوروبية إصلاح كيفية عمل حماية الاستثمار، لضمان أن يظل الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا للنمو في الإتحاد الأوروبي مع حماية المصالح الأساسية للإتحاد الأوروبي، والإتحاد الأوروبي هو أكبر مزود للاستثمار الأجنبي المباشر و مقصد في العالم، ويقاس بالأسهم والتدفقات[13]، و الاستثمار هو جزء أساسي من البنية التحتية التي تربط الاقتصاد الأوروبي بسلاسل القيمة العالمية، فقد قام الإتحاد الأوروبي خطة الاستثمار لأوروبا" تهدف إلى تعزيز الاستثمار، في عام 2014 انخفض بنسبة 15٪ على مستويات ما قبل الأزمة، ويتمثل أحد المتطلبات الرئيسية في إستخدام الموارد المالية الجديدة والقائمة بشكل أكثر ذكاء، للشركاء الدولية دورا رئيسيا في هذه العملية، وينبغي لسياسة الإتحاد الأوروبي بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر أن تدعم ذلك، تمشيا مع ذلك وأهداف أوروبا وأولوياتها 2020.[14]

والجدول الموالي يوضح تطور التدفقات المالية إلى الإتحاد الأوروبي 2005-2015:

الجدول(05) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإتحاد2007-2015 (بليون يورو)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإتحاد لأوروبي	129.7	231.2	432.1	182.2	274.6	224.5	424.7	309.8	506.8	98.7	466.5
فرنسا	13.5	16.1	15.1	12.8	8.4	3.8	5.5	5.6	12.8	– 4.4	25.9
ألمانيا	4.7	24.3	12.3	– 1.2	3.0	17.3	18.7	16.9	13.9	9.2	0.3
إيطاليا	1.9	2.9	1.5	7.4	0.4	7.5	2.3	9.0	6.3	2.7	3.5
بريطانيا	37.7	54.5	78.6	31.1	26.1	45.1	12.9	22.2	/	27.9	/

Source:EUROPEAN COMMISSION,Directorate‑General Trade Statistical Guide,June 2017،p28.

انعكاسات أزمة منطقة اليورو على الإتحاد الأوروبي

الجدول يوضح التدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الإتحاد الأوروبي، وبعض الدول الرئيسية في الفترة 2005-2015،فالملاحظ رغم أن هناك أزمة في الفترة 2009-2013،هناك ارتفاع في التدفقات الاستثمار الأجنبي في الفترة2005-2007،من129.7 بليون أورو إلى 432.1 بليون أورو، وفي الفترة2009-2013،من 274.6 بليون اورو إلى506.8 بليون أورو، هاته الفترة تميزت بدخوله بأزمة داخلية ،رغم ذلك تضاعفت التدفقات الاستثمار الأجنبي، فالإتحاد الأوروبي توجه إلى إجراءات وسياسات لحماية الاستثمار، منها معاهدة لشبونة بذلك لم يفقد مكانته العالمية في استقطاب المستثمرين الأجانب، إلا أن الانخفاض الذي لوحظ سنة 2008 وصل 182.2 بليون أورو سببه الأزمة الاقتصادية العالمية ، أما سنة 2014 وصل إلى 98.7 بليون أورو، وعاود الارتفاع مرة أخرى سنة 2015 وصل466.5 بليون أورو وقد تميزت هاته المرحلة بانخفاض أسعار الصرف في منطقة اليورو،أما بالنسبة للدول الرئيسية للإتحاد الأوروبي فدرجة استقطاب الاستثمار الأجنبي مختلفة فبريطانيا تمثل أكبر دولة في استقطاب تدفقات الأجنبية، تليها فرنسا ثم إيطاليا أما الأضعف ألمانيا، هي كذلك تأثرت بالمتغيرات الاقتصادية الدولية.

وتمثل الاستثمارات الدولية في الإتحاد الأوروبي حوالي 36٪ من الثروة التي ينتجها الإتحاد الأوروبي سنويا، وتدعم مباشرة 7.6 مليون وظيفة في الإتحاد الأوروبي، وتوفير رأس المال والتكنولوجيا لتعزيز البحوث الأوروبية و الابتكار والمنافسة.[15]

3- تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي

عكس مسار التاريخ، اختارت المملكة المتحدة أن تغادر الإتحاد الأوروبي في خطوة أعتبرها مراقبون أنها سير مناقض لما تطمح له أغلب دول العالم اليوم وهو اللجوء إلى تكتلات اقتصادية كبرى وفق معايير مختلفة لتتمكن من الحفاظ على الحد الأدنى من السيادة الاقتصادية والثقافية والسياسية على مجالها وذلك عبر جملة من الاتفاقيات المؤطرة، قرار أغلب البريطانيين الخروج من الإتحاد الأوروبي لم يضع أمام المسؤولين السياسيين خططا عملية للخروج، فقد كشفت نتائج الاستفتاء أن احتمال الخروج لم يكن واردا في حسابات المسؤولين ودليل ذلك هو تصريح الوزراء البريطانيين بأن الدخول في نقاش تفاصيل المادة 50 من معاهدة لشبونة لسنة 2007 والمخصصة لكيفية خروج أحد الأعضاء من الإتحاد لم يحدث بعد، لأن فك ارتباطات بريطانيا بالإتحاد الأوروبي لا يمكن القيام بها في أيام معدودة.

3-1- أسباب خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي: ومن أهم أسباب خروج بريطانيا من الإتحاد أهمها:[16]

- خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي يمكنها عمل اتفاقيات تجارية مع دول مهمة مثل أمريكا والهند والصين، وبالإضافة لمساع إقامة منطقة تجارة حرة دون الخضوع لقوانين الإتحاد.

- يعتقد البريطانيون أن تأثير بلادهم داخل الإتحاد الأوروبي ضعيف، وفي حال رحيلها عن الإتحاد ستتمكن من التصرف بحرية والحصول على مقاعد في مؤسسات عالمية، كانت خسرتها بسبب انضمامها للإتحاد الأوروبي كمنظمة التجارة العالمية.

- الهجرة الأوروبية إلى بريطانيا: من أهم أسباب الصراخ البريطاني في وجه أوروبا، فالأرقام الرسمية تؤكد تدفق 286 ألف أوروبي إلى سوق العمل البريطاني و استفادتهم من نظام الإعلانات الاجتماعية، لأن بند حرية انتقال الأفراد في اتفاقية شينجن تعد واحدًا من أهم بنود النادي الأوروبي، الخروج من الإتحاد الأوروبي سيمكّن بريطانيا من إتباع نظام جديد يحد من السماح للمهاجرين من خارج الإتحاد الأوروبي بالدخول إلى البلاد، وتشير آخر الإحصائيات إلى أن عدد المهاجرين في بريطانيا يقدّر ب863 ألف مهاجر، وهو ما يشكل عبئاً بقيمة تتجاوز 3.67 مليارات جنيه إسترليني (4.131 مليارات دولار) سنوياً.

انعكاسات أزمة منطقة اليورو على الإتحاد الأوروبي

- التذمر من الرسوم الأوروبية: الإتحاد الأوروبي كغيره من المنظمات الأوروبية يفرض رسومًا على الدول المنضمة إليه كل بحسب قوته الاقتصادية وتعافيه، لكن بريطانيا التي تعتمد سياسة تقشفية بسبب العجز في موازنتها تتذمر من الرسوم الأوروبية التي تثقل كاهل خزينتها التي يجب عليها دفع 55 مليون جنيه إسترليني يوميا.

- بريطانيا أصبحت على قناعة بأن الخروج من الإتحاد الأوروبي سيعلي من صوت القوانين الوطنية البريطانية، وأنه لن يكون هناك سيطرة من قبل القوانين الأوروبية الاتحادية، وهو ما سيساهم في إعادة السيطرة على قوانين التوظيف والخدمات الصحية والأمن.

3-2- انعكاسات خروج بريطانيا:

اتخذت بريطانيا باختيار أغلب مواطنيها قرارا يسير عكس التاريخ عبر الخروج من الإتحاد الأوروبي، في الوقت الذي يبحث فيه أغلب دول العالم عن تعميق التكتلات الإقليمية التي تنتمي إليها بل وتوسيعه، وقد طرح موضوع الخروج البريطاني من الإتحاد العديد من التساؤلات حول أهمية التكتلات الدولية للوقوف أمام قوة العولمة الاقتصادية والثقافية والحفاظ على الحد الأدنى من القوة والسيادة، كما أن خروج بريطانيا انعكاسات على بريطانيا والإتحاد الأوروبي والعالم تتمثل في ما يلي:

3-2-1-انعكاسات خروج بريطانيا على بريطانيا نفسها:

♦ مباشرة عقب التصويت على خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، ردت الأسواق المالية العالمية بشكل حاد، مع تراجع الجنيه بأكثر من 10٪ عند نقطة واحدة، ليصل إلى أدنى مستوى له أكثر من 30 عاما، فإن الشكوك الناجمة عن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي قد تكون سلبية على المدى الطويل تأثير على الأسواق العالمية، بالنظر إلى الوتيرة الفاترة للانتعاش الاقتصادي العالمي الحالي.[17]

♦ تشير دراسات مختلفة إلى أن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي سيخفض الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة بين -1.3٪ و -5.5٪ سنويا على المدى القصير (2020) وبين -1.2٪ و -7.5٪ سنويا على المدى الطويل (2030)، تقديرات خسارة الدخل السنوية لكل أسرة في المملكة المتحدة تتراوح بين 600 جنيه إسترليني (حوالي 900 دولار) و - 20000 جنيه إسترليني (حوالي 7500 دولار أمريكي)[18].

♦ لن يكون نصف مليون عامل بريطاني في أوروبا بعيدين عن التغييرات الجارية، فهم سيعانون من مشكلة فرق العملات بالإضافة إلى شروط إقامة جديدة، كما أن بريطانيا باتت مهددة بعقوبات أوروبية صارمة منعاً من انفصال دول أخرى، وفي حال تمت العقوبات فستشهد بريطانيا ظروفا اقتصادية صعبة.

♦ ومن أشد التبعات خطرا على بريطانيا هو انفصال اسكتلندا، ورغم أن التصويت الذي جرى عام 2014 منع الانفصال عن بريطانيا، إلا أن خروج الأخيرة من الإتحاد الأوروبي رفع وتيرة أصوات الانفصال عن بريطانيا في اسكتلندا وذلك لأن مصلحة اسكتلندا تتمثل في البقاء مع الإتحاد الأوروبي لأن هذا الإتحاد يموّل المزارعين الاسكتلنديين مباشرة، وصرَّح أكثر من مسؤول اسكتلندي عن استمرار التعاون مع الإتحاد بمعزل عن قرار بريطانيا، وهذا يشير إلى أن اسكتلندا وضعت قدمها الأولى على طريق الانفصال.[19]

♦ سمحت عضوية الإتحاد الأوروبي للمواطنين البريطانيين بالعيش والعمل بحرية في دول الإتحاد الأوروبي الأخرى دون تأشيرات، ومع مغادرة بريطانيا للإتحاد الأوروبي، قد يحتاج الشعب البريطاني الآن إلى تأشيرات لزيارة، فضلا عن الاضطرار إلى تحمل تكاليف السفر الإضافية، هناك أيضا عدم اليقين حول مصير عدد كبير من المسؤولين البريطانيين الذين يعملون في المؤسسات الأوروبية، وخاصة في بروكسل.

♦ كانت بريطانيا تعاني من عدم انسجام قرارات الإتحاد الأوروبي مع المصالح البريطانية، وكانت في كثير من الأحيان مضطرة لقبول هذه القرارات والتعامل معها كونها عضوة في الإتحاد الأوروبي، وهذا ما يجعل الانفصال وسيلة لحفظ المصالح البريطانية.

♦ حين تترك بريطانيا النادي الأوروبي تصبح ليست دولة عضو في الإتحاد الأوروبي، سيعني عليها أن تعيد التفاوض بشأن العديد من الاتفاقات الثنائية مع الإتحاد الأوروبي، ستفقد إمكانية الوصول إلى السوق الواحدة من ناحية أخرى، ولن تساهم في ميزانية الإتحاد الأوروبي، و تحررها من هذه المتطلبات، ستكون قادرة على تحديد أي مستوى من الواردات كما أنها ستواجه أيضا تعريفات تصديرية أعلى على بعض السلع ولن تتمكن من الوصول إليها إلى السوق الواحدة.[20]

3-2-2-انعكاسات خروج بريطانيا على الإتحاد الأوروبي:

يعتبر خروج بريطانيا أقوى ضربة تلقاها الإتحاد الأوروبي منذ تأسيسه وخاصة أن القرار البريطاني يأتي في أحنك الظروف التي يمر بها الإتحاد الأوروبي، من أزمة اللاجئين إلى الأزمة الاقتصادية في اليونان مروراً بالأزمة الأوكرانية، كل هذه المشاكل تطلب المزيد من التعاون والتنسيق، ولهذا فخروج بريطانيا من الإتحاد يصعب المهمة على باقي الدول وخاصة الكبيرة وذات النفوذ كألمانيا وفرنسا.

وتشير الأدلة إلى ما يلي[21]:

♦ عند تحديد موقفه من التفاوض بشأن شروط خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، سوف يمزق الإتحاد الأوروبي بين سياسة تجنب "تأثير العدوى" والحتمية الاقتصادية لصفقة سريعة ومواتية لبريطانيا.

♦ على المدى القصير، في حين يتم التفاوض على الانسحاب، قد تختار المملكة المتحدة لفك الارتباط صنع القرار في الإتحاد الأوروبي، مع الآثار السياسية المحتملة.

♦ على المدى الطويل، سيؤدي خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي إلى تغيير ميزان القوى في الإتحاد الأوروبي، ومن المرجح بشكل خاص لتعزيز القوى الحمائية والديمقراطيين الاجتماعيين. ويمكن أن يكون موقف ألمانيا أيضا تقويتها.

♦ فإن الإتحاد يواجه نوعا جديدا من التحدي: رحيل واحد من أكبر وأهم الدول الأعضاء.

♦ بريطانيا هي ثالث دولة عضو في الإتحاد الأوروبي من حيث عدد السكان، وتشكل 12.76٪ من مجموع السكان الإتحاد الأوروبي ، وهذا يجعل المملكة المتحدة عنصر مؤثرا في مجلس الأوروبي الإتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي.

♦ إن أعضاء منطقة اليورو الذين لهم صلات وثيقة مع المملكة المتحدة في التجارة والتمويل هم الأكثر تأثر بخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، مع أيرلندا و مالطا وقبرص ولكسمبورغ وهولندا وبلجيكا.

♦ سيخسر الإتحاد الأوروبي خامس أكبر اقتصاد في العالم وثاني أكبر اقتصاد في الإتحاد الأوروبي، كانت لبريطانيا المساهمة في ميزانية الإتحاد الأوروبي أقل بقليل من 8.5 مليار جنيه إسترليني في عام 2015، وشكلت التجارة مع الإتحاد الأوروبي 44.6٪ من إجمالي صادرات المملكة المتحدة من السلع و 53.2٪ من وارداتها من السلع والخدمات في عام 2014.[22]

3-2-3-انعكاسات خروج بريطانيا على العالم: تتمثل في ما يلي:

♦ وفي أعقاب الإعلان عن الاستفتاء، استجابت الأسواق المالية العالمية انخفضت بعض أسواق الأسهم بنسبة تصل إلى 7٪ من حيث القيمة (داو جونز الصناعي وانخفض المتوسط بمقدار 600 نقطة، أو 3.5٪)، محوريا ما يقرب من 3 تريليون دولار من قيمة الأسهم.

♦ الطلب على الأوراق المالية في الخزانة الأمريكية، والتي غالبا ما تكون ملاذا آمنا الاستثمارات خلال حلقات من عدم استقرار السوق.

♦ بدأت بعض البنوك الأمريكية والأوروبية وغيرها من البنوك الأجنبية مقرها لندن إعادة النظر في وجودهم في المملكة المتحدة بسبب المخاوف من أن بريطانيا خارج الإتحاد الأوروبي.

♦ يؤثر خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي على التحركات في أسعار الصرف ،فإن العملات الآمنة، ولا سيما الدولار، يمكن أن تؤثر على مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية، فالدولار بمثابة العملة الاحتياطية العالمية بحكم الواقع، مما يسهل العديد من الدولية الاقتصادية.

♦ ويمكن أن يؤدي الانخفاض المتزامن في قيمة الجنيه وتقدير الدولار إضافة إلى الضغوط الاقتصادية على كل من الاقتصاديات المتقدمة و اقتصاديات الأسواق الناشئة، مختلف المركزية

♦ هروب رؤوس الأموال من الاقتصاديات الناشئة إلى أصول الملاذ الآمن يمكن أن يزيد من إضافة إلى الاقتصاد التحديات التي تواجه الاقتصاديات المتقدمة والناشئة والتي يمكن أن تضيف سلبا إلى العالم.

♦ أن السياسة العامة الأمريكية لا تشجع أبداً على انفصال بريطانيا، وذلك لأن لندن تعتبر المروج الأول للسياسات الأمريكية في الإتحاد الأوروبي، وهذا يعني أن خروج بريطانيا سيقلل من النفوذ الأمريكي في الإتحاد الأوروبي.

♦ من جهة أخرى كانت أمريكا تتعامل مع الدول الأوروبية ككتلة واحدة، ولكن بعد انفصال بريطانيا سيتحتم على الأمريكيين إقناع البريطانيين بشكل منفصل عن الأوروبيين، بالإضافة إلى أن أمريكا قلقة من نمو بريطانيا بشكل كبير ودخولها إلى الساحة السياسية الدولية بشكل أكثر فاعلية، وهذا يعني أن واشنطن قد تصبح أمام خصم سياسي جديد بالإضافة إلى الخصم الروسي.

♦ في حال تدهورت العلاقات الأوروبية-البريطانية فإن العلاقات الروسية البريطانية ستكون أمام فرصة أكبر للنمو.

♦ تنظر الشعوب العربية والإسلامية إلى تفكك الإتحاد الأوروبي بعين إيجابية نتيجة ما لاقته هذه الشعوب من مصائب جراء سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية والإسلامية.

الخاتمة :

نظرا للمخاطر انتقال عدوى اليونان لدول أخرى بالإتحاد، فإن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي قد يكون له أثر مضاعف أو بقول أخر تأثير الدومينو على المنطقة حيث ستكون لبريطانيا الصدارة في الخروج من الإتحاد الأوروبي وربما تتبعها دول أخرى لا تستطيع الالتزام بالأهداف المالية المطلوبة منها للاحتفاظ بعضوية الإتحاد الأوروبي، نتيجة لذلك، سيبقى اليورو عرضة لخطر التعرض لتقلبات سعرية كبيرة بسبب ظروف السيولة النقدية و بغض النظر عن مسار السعر فمن الممكن أن يكون لهذه التقلبات السعرية أثر معاكس لمراكز التداول الضخمة المفتوحة على اليورو للمدى الطويل.

ستظل الأزمة ما لم تحل بشكل جذري ،إشكال حقيقي يواجه منطقة اليورو، نتيجة المخاوف المتزايدة من تفاقم الاحتجاجات الاجتماعية، و امتداد نطاق الأزمة إلى بلدان أخرى ، وربما تكون البداية انعكاسات اقتصادية كبيرة تؤثر على الأعضاء الضعفاء ثم الخروج من الاتحاد ، فالأزمة اختبار حقيقي للإتحاد الأوروبي فقد سارع لعدة ترتيبات للخروج من الأزمة، إلا أنها حلول مؤقتة.

الهوامش

[1] بوالكور نور الدين،أزمة الدين السيادي في اليونان"الأسباب والحلول، مجلة الباحث،ورقلة،عدد13 ،2013،ص 60.

[2] BJÖRN HACKER, On the Way to a Fiscal or a Stability Union?, The Plans for a Genuine Economic and Monetary Union, December 2013.,p2.

[3]Hélène Fauvel ,RAPPORT ANNUEL SUR L'ÉTAT DE LA FRANCE EN 2014 , Avis du Conseil économique, social et environnemental, décembre 2014, p p 18-17

[4] فيديريكو شتاينبرغ ،دول الاتحاد الاوروبي المتوسطية في مواجهة ازمة اليورو، الكتاب السنوي للبحر الابيض المتوسط ، دار فضاءات للنشر والتوزيع،عمان،2012،ص51.

[5]http://www.bbc.com/arabic/business/2012/07/120712_euro_fall.shtml,consulté le :01/02/2016.

[6] تقرير الامم المتحدة، آفاق الإقتصاد الدولي خلال عامي2012-2013،ص ص5-6.

[7] فرانكلين ديلانو روزفيلت، العاطلون عن العمل في اوروبا، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية،اصندوق النقد الدولي،مجلد50،العدد1، مارس 2015،ص28.

[8] http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Intra-EU_trade_in_goods,conulté le : 01/01/2017.

[9]المرجع السابق:المتاح على:

http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Intra-EU_trade_in_goods,consulté le: 01/01/2017.

[10]المرجع السابق:المتاح على:

http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Intra-EU_trade_in_goods,consulté le: 01/01/2017.

[11]European Commission,Towards a More Effective, Transparent and Responsible Trade and Investment Policy, European Union, 2015,p8.

[12]مرجع سبق ذكره،متاح على:

http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/International_trade_in_goods, consulé le : 01/01/2017.

[13]http://ec.europa.eu/trade/policy/accessing-markets/investment ,consulté le:01/01/2017.

[14] European Commission,Towards a More Effective Transparent and Responsible Trade and Investment Policy, European Union, 2015,p9.

[15]http://ec.europa.eu/trade/policy/accessing-markets/investment ,consulté le :01/01/2017.

[16]http://www.youm7.com/story/2016/6/24/6,cosulté le:01/01/2017.

[17] Oliver Patel , Christine Reh ,Brexit: The Consequences for the EU's ,UCL European institute Constitution Unit Briefing Paper,2016, p1.

[18] James K. Jackson ,Shayerah Ilias Akhtar ,Derek E. Mix ,Economic Implications of a United Kingdom Exit from the European Union, Congressional Research Service, 14July 2016,p2.

[19]Britain's Exit from the European Union: Implications and Possible Future Relations ,Report Arab Center for Research and Policy Studies , July 2016,p3.

[20]UNITED KINGDOM SELECTED ISSUES ،International Monetary Fund, IMF Country Report No 16/169, June 2016, p8.

[21] Oliver Patel , op cit ,p p1-7.

[22]James K. Jackson ,Shayerah Ilias Akhtar ,Derek E. Mix , , op cit ,p4.